سعيد الحاج | Said Elhaj*

انقلاب 15 تموز/ يوليو ومستقبل تركيا

The 15 July Coup and the Future of Turkey

على الرغم من فشل المحاولة الانقلابية التي جرت في تركيا ليلة الخامس عشر من تموز/يوليو 2016، إلا أنها ستبقى محطةً استثنائيةً في التاريخ التركي الحديث ومسيرة حكم حزب العدالة والتنمية. فإعلان حالة الطوارئ في البلاد واعتقال الآلاف وإيقاف عشرات الآلاف من موظفي القطاع الحكومي عن عملهم موقتاً على ذمة التحقيق، وإغلاق عدد كبير من الجامعات والأوقاف والمؤسسات المختلفة وحظرها بدعوى مكافحة "الكيان الموازي"، إضافةً إلى تصريحات بعض المسؤولين الأتراك التي نادت بضرورة إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، تزيد من أهمية تحليل نتائج هذا الانقلاب الفاشل وانعكاساته على الحياة السياسية التركية. ستحاول هذه الورقة تحليل هذا الانقلاب بالنظر إلى المحاور الرئيسة الآتية: مكافحة الكيان الموازي، إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، صياغة دستور جديد للبلاد، السياسة الخارجية التركية.

كلمات مفتاحية: أردوغان، التنظيم الموازي، غولن، الجيش التركي

The failure of the 15th of July 2016 military coup attempt in Turkey will remain an exceptional landmark in Turkey's modern history, as well as in the political legacy of the Turkish Justice and Development Party. Declaring the state of emergency, arresting thousands of individuals, temporarily dismissing tens of thousands of governmental employees for investigation, shutting down a number of universities and Islamic endowments under the pretext of fighting the "parallel state", besides calling for the reconstruction of the military establishment, necessitates analyzing the possible repercussions of this coup attempt on Turkish political life. The paper will address this coup's consequences by discussing the following: battling the "parallel state", reconstructing the military establishment, writing a new constitution, and predicting possible turns in Turkish foreign policy.

Keywords: Erdogan; the Parallel State; Gulen; the Turkish military

* كاتب فلسطيني مختص بالشؤون التركية.

* Palestinian Writer Specialized Researcher in Turkish Affairs.

مقدمة

قبيل الساعة العاشرة من مساء الخامس عشر من تموز/ يوليو 2016، أغلقت قوات عسكرية المرور على جسرَي البوسفور والسلطان محمد الفاتح اللذين يربطان الطرفين الأوروبي والآسيوي في مدينة إسطنبول، ثم تطورت الأحداث سريعًا، كاشفةً الغطاء عن محاولة انقلاب عسكري.

في الساعات القليلة التي تلت، قُصِف مقرُّ هيئة أركان الجيش التركي، ومجلس الشعب التركي الكبير (البرلمان)، ومقرُّ جهاز المخابرات العامة، ومقرُّ القوات الخاصة في الشرطة، إضافة إلى محاصرة مطار أتاتورك، ومديرية الأمن، ومركز البلدية الكبرى في مدينة إسطنبول، وتم التحفظ على رئيس أركان الجيش وعدد من قيادات القوات. وبعد منتصف الليل بقليل، أذاعت قناة التلفزة الرسمية TRT بيانًا باسم "مجلس السلام في الوطن" الذي اتُّهم فيه الرئيس وأعضاء الحكومة بالخيانة، وأعلن سيطرته على مقاليد الحكم في البلاد.

تحول مسار الأحداث لاحقًا مع ظهور الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان على قناة CNN TÜRK الخاصة بعد وقت قصير جدًّا من إذاعة بيان الانقلاب، داعيًا الشعب الترك إلى النزول إلى الميادين حمايةً للديمقراطية، ثم وصوله إلى مطار أتاتورك الدولي في إسطنبول بعد ذلك بثلاث ساعات، وهي فترة تخللتها عدة تطورات؛ إذ تراجعت المجموعات الانقلابية في عدة محاور، منها قناة التلفزة الرسمية التي عادت إلى عملها الطبيعي، وتحرير رئيس أركان الجيش من اعتقاله، وإلقاء القبض على معظم الجنود المشاركين في المحاولة الانقلابية، ومع صباح اليوم التالي كانت المحاولة قد باءت عمليًّا بالفشل، وأخذت الحكومة زمام المبادرة.

لا يمكن الحديث عن سبب واحد لفشل الانقلاب؛ إذ تضافرت عدة عوامل متوازية ومتزامنة لإفشاله، أهمها:

- أن المحاولة الانقلابية كانت محدودة ومرتبكة، واتضح من تسريبات التحقيق أن الخطة الأولية كانت مُعدة للتنفيذ الساعةَ الثالثة فجرًا، بيد أن وصول بعض المعلومات إلى جهاز الاستخبارات، ثم إلى قيادة الجيش، دفع المنفّذين إلى تقديم الموعد خمس ساعات، وهو ما أفقدهم عنصر المفاجأة، فقُدِّمَ مشهد انقلاب جزئي، لم يتجاوز مدينتَيْ إسطنبول وأنقرة، ولم تنفّذه إلا بعض القطاعات العسكرية، بينما أغفل المنفذون أهمية الإعلام، وتغييب القيادة السياسية، وغيرها من العوامل، فضلًا عن أن التبكير وضعهم في مواجهةٍ مع الجماهير المعترضة في الشارع.
- عدم تبنّي الجيش، كمؤسسة، للانقلاب، ثم مواجهة الانقلابيين العسكرية من قِبَل أجهزة الأمن والاستخبارات والقوات الخاصة في الشرطة، وبعض فرق المؤسسة العسكرية وقياداتها.
- دور الرئيس التركي، من حيث تحديه الانقلاب، ودعوته الجماهير إلى النزول إلى الشارع.
- العامل الشعبي المتمايز من الموقف السلبي التقليدي في الانقلابات السابقة، بحيث احتشد عشرات الآلاف في مختلف الميادين ومناطق المواجهة، منذ ساعات الانقلاب الأولى، وأعاقوا تقدم القوات العسكرية، وساهموا في اعتقال بعض الجنود.
- وسائل الإعلام التي تحولت إلى منبر للقيادات السياسية التركية لتوجيه الجماهير، وبعض القيادات العسكرية لإعلان رفضها الانقلابَ.
- اتحادُ خصوم أردوغان - وكذلك خصوم حزبِه "العدالة والتنمية" – ووقوفهم ضد الانقلاب، سواء أكانوا من داخل الحزب مثل الرئيس السابق عبدالله غل، ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، ونائب رئيس الوزراء السابق بولند أرينتش، أم من خارجه مثل أحزاب المعارضة الرئيسة في البلاد، وهي أحزاب الشعب الجمهوري والحركة القومية والشعوب الديمقراطية.

الإجراءات الحكومية

تختلف المحاولة الانقلابية الأخيرة عن الانقلابات السابقة في تركيا من عدة وجوه، أهمها استهداف مؤسسات الدولة، وإطلاق النار على المواطنين، ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس جهاز الاستخبارات، في حال تعذر اعتقالهما، وهي فوارق ساهمت في ردة فعل شعبية وحزبية، أقوى من الاقتصار على موقف مبدئي من الانقلاب على حكومة منتخبة.

رأت الحكومة التركية أن الفرصة باتت سانحة لاستثمار الحدث في إجراءات استثنائية قد تساعد في طيّ صفحة الانقلابات في تركيا إلى الأبد، وهي إجراءات لم تكن في الإمكان في ما مضى؛ بسبب السقوف الدستورية والقانونية، واعتراض أحزاب المعارضة، وغيرها من العوامل. وبناءً عليه؛ أعلن أردوغان حالة الطوارئ في البلاد، بعد توصية هيئة الأمن القومي بذلك، وقبول الحكومة بهذه التوصية ثم إقرارها من قِبَل البرلمان التركي، وفق المواد 119، 120 و121 من الدستور[1]. وتعطي حالة الطوارئ السلطة التنفيذية صلاحيات أوسع من المعتاد؛ بحيث يكون من حقها إصدار مراسيم تقوم مقام القوانين، ومعفاة من الرقابة القضائية، وتحديد بعض حقوق المواطنين وحرياتهم،

1 "أردوغان يعلن حالة الطوارئ ثلاثة أشهر"، **الجزيرة نت**، 21/ 7/ 2016، شوهد في 29/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/Xesfuj

كإعلان حظر تجوّل في مكان ووقت محددين، وتمديد فترة التوقيف القانونية على ذمة التحقيق من دون توجيه اتّهام إلى الموقوفين.

ساعد إعلان حالة الطوارئ المجلسَ الوزاري في العمل على خطين متوازيين بإجراءات استثنائية:

الأول، تسريع عملية التحقيق من خلال توسيع دائرة الموقوفين بتهمة المشاركة في الانقلاب؛ بحيث شملت العملية توقيف أكثر من 18 ألف شخص، أكثر من نصفهم من منتسبي المؤسسة العسكرية من مختلف الرتب، بينما حُبس نحو عشرة آلاف شخص مُعظمُهم من عناصر الجيش[2]، في مقدمتهم 151 لواءً وأميرالاً (لواءً بحريًّا)، و1656 ضابطًا، ونحو 700 من المدعين العامّين[3].

الثاني، تعميق مكافحة "الكيان الموازي" في عموم مؤسسات الدولة ومختلف الوزارات؛ بحيث بلغ عدد المبعدين عن وظائفهم، موقّتًا، على ذمّة التحقيق أكثر من 45 ألف موظف حكومي في رئاسة الوزراء، ووزارات الأسرة والشؤون الاجتماعية، والاقتصاد، والعلوم، والصناعة، والتكنولوجيا، وهيئة الإحصاء، وغيرها من المؤسسات[4].

> ضمن حالة الطوارئ في البلاد، صدر المرسوم الأول الذي حدد مدة التوقيف بـ 30 يومًا كحد أقصى، وحل آلاف الهيئات والمؤسسات التابعة للكيان الموازي، ومنها 15 جامعة خاصة، و35 مركزًا صحيًا، و1299 جمعية، و1034 مؤسسة تعليمية

وضمن حالة الطوارئ في البلاد، صدر المرسوم الأول الذي حدد مدة التوقيف بـ 30 يومًا كحد أقصى، وحل آلاف الهيئات والمؤسسات التابعة للكيان الموازي، ومنها 15 جامعة خاصة، و35 مركزًا صحيًّا، و1299 جمعية، و1034 مؤسسة تعليمية، إضافةً إلى غلقه الباب أمام إعادة الموظفين الحكوميين المفصولين إلى أعمالهم بتهمة الانتماء إلى الكيان الموازي[5]. كما شمل المرسوم الثاني إلحاق الدرك وخفر السواحل بوزارة الداخلية، وعزل ما مجموعه 1700 قيادي من المؤسسة العسكرية من مختلف الرتب والقطاعات، إضافة إلى حظر ثلاث وكالات أنباء و16 قناة تلفزيونية، و23 قناة إذاعية، و45 صحيفة، و15 مجلة مرتبطة بالكيان الموازي وفق المرسوم[6].

ترجح هذه المحاولة الانقلابية بهذا الحجم، وردّات الفعل الشعبية والحزبية والسياسية، ثم الإجراءات الحكومية المتبعة حتى الآن، أن يكون لهذا الانقلاب انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على عدة ملفات، أهمها:

مكافحة الكيان الموازي

جماعة فتح الله كولن - الكيان الموازي FETÖ - PDY، هو التوصيف القانوني المستخدم إعلاميًّا وسياسيًّا في تركيا، في الإشارة إلى القيادة المتنفذة في جماعة "الخدمة" التي أسسها الداعية فتح الله كولن في سبعينيّات القرن الماضي كجماعة تربوية ودعوية وخدمية، تهتم بتعليم الطلاب وتقديم الخدمات السكنية والتعليمية واللوجستية لهم. لكن الجماعة توسعت في عشرات السنين اللاحقة، لتصبح أشبه بشركة اقتصادية عملاقة عابرة للقارات، تعادل ميزانيتها 150 مليار دولار أميركي، وفق عريضة الادعاء بحقها بعد الانقلاب[7]؛ إذ تضم أكثر من تسعة آلاف شركة اقتصادية، منها خمس شركات قابضة وعدة مصارف، وعشرات المؤسسات الإعلامية، و17 جامعة، و96 وقفًا، و900 جمعية، إضافة إلى مئات المدارس داخل تركيا وخارجها، فضلًا عن تغلغلها في مختلف مؤسسات الدولة[8].

تحالف حزب العدالة والتنمية، في سنوات حكمه الأولى، مع الجماعة؛ طمعًا في دعمها الإعلامي وقوتها التصويتية، إضافةً إلى الكوادر التي

2 "وزير الداخلية التركي: عدد الموقوفين على خلفية المحاولة الانقلابية تجاوز 18 ألفًا"، **وكالة الأناضول**، 29/ 7/ 2016، شوهد في 29/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/4P0NwS

3 "Efkan Ala: 8 bin 113 kişi tutuklandı," *Habertürk*, 27/ 7/ 2016, accessed on 29/ 7/ 2016, at:
http://goo.gl/JOLA6q

4 "استبعاد مؤقت لـ 45 ألف موظف بالقطاع العام في تركيا"، **وكالة الأناضول**، 23/ 7/ 2016، شوهد في 29/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/nUVS9u

5 "تعرف على بنود البيان الأول لحالة الطوارئ في تركيا"، **TRT العربية**، 23/ 7/ 2016، شوهد في 29/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/ZYiex8

6 "Over 1000 Turkish Soldiers dismissed over FETO links," *Anadolu Agency*, 27/ 7/ 2016, accessed on 29/ 7/ 2016, at:
http://goo.gl/VmtJiR

7 "الادعاء العام التركي يتهم "كولن" بـ"العمل بإيعاز من أميركا" وواشنطن تتسلم رسميًا طلب تسليمه"، **الخليج الجديد**، 23/ 7/ 2016، شوهد في 29/ 7/ 2016، في:
http://thenewkhalij.org/ar/node/42462

8 "Cebindeki para 150 milyar dolar," *YeniŞafak*, 15/ 7/ 2016, accessed on 29/ 7/ 2016, at:
http://goo.gl/aHshT1

افتقدها في بداياته، مقابل التسهيلات التي حظيت بها الجماعة لتثبيت أنصارها في مفاصل الدولة المهمة. بيد أن الطرفين تواجَهَا لاحقًا في عدة محطات، أهمها:

- محاولة اعتقال رئيس جهاز الاستخبارات حاقان فيدان في شباط/ فبراير 2012 إثر تسريب خبر لقاءاته مع قيادات في حزب العمال الكردستاني في أوسلو، وقد رأت الحكومة في ذلك محاولة لإزاحة الرجل - بتهمة التخابر مع تنظيم إرهابي - لإحكام سيطرة الجماعة على الجهاز.
- أحداث حديقة "جزي" في ميدان تقسيم بإسطنبول في أيار/ مايو 2013، والتي لم تُخرج خلالها الجماعةُ أنصارَها إلى الشارع، لكن وسائل إعلامها وقفت ضد الحكومة وشهّرت بأردوغان تحديدًا[9].
- قضايا الفساد التي طالت عددًا من المسؤولين الحكوميين في كانون الأول/ ديسمبر 2013، والتي أسمتها الحكومة التركية "الانقلاب القضائي"، واتهمت الجماعة بالوقوف وراءها لإسقاط الحكومة[10].
- المحاولة الانقلابية الأخيرة.

> منذ 2013، عملت الحكومة على "تطهير" المؤسسات الأمنية من أعضاء الكيان الموازي، وقد نجحت في ذلك، إلى حدٍّ بعيد، في الأمن والشرطة والاستخبارات، وبدرجة أقلّ في القضاء

منذ 2013، عملت الحكومة على "تطهير" المؤسسات الأمنية من أعضاء الكيان الموازي، وقد نجحت في ذلك، إلى حدٍّ بعيد، في الأمن والشرطة والاستخبارات، وبدرجة أقلّ في القضاء. ثم وضعت يدها على المؤسسات الإعلامية والمالية والأكاديمية للجماعة، بعد تصنيف الحكومة إياها منظمةً إرهابيةً في أيار/ مايو 2016 إثر توصية من هيئة الأمن القومي[11].

وجدت الحكومة التركية لحظة الانقلاب الفاشل فرصةً ذهبيةً لتوجيه ضربة للتنظيم، فحرصت على إفراده دون غيره بالاتهام، على الرغم من أن حجم التوقيفات وحجم عملية التحقيق يُظهران أن الانقلاب أكبر من قدرات الكيان الموازي وإمكاناته، للأسباب التالية:

- استثمار الفرصة لإقصائه من مختلف مؤسسات الدولة، وحظر هيئاته ومؤسساته التي تُعدُّ بالآلاف.
- تحييد ما/ ومن يمكن تحييدُه من المؤسسة العسكرية في ساعات الانقلاب الأولى، من خلال التشديد على مسؤوليةِ "أقليةٍ" داخل المؤسسة العسكرية التي "ستبقى نظيفة"[12].
- إعطاء أمل للمواطنين في إمكان كسر الانقلاب، بواسطة عكس صورة عن محاولة انقلابية هامشية لا تشارك فيها قيادات المؤسسة العسكرية.
- المحافظة على هيبة الجيش التركي وقوته وتماسكه.

وقد استثمرت السلطات التركية الغطاء الدستوري المتمثل بحالة الطوارئ، والغطاء الشعبي من خلال الحشود في الميادين، والغطاء السياسي الذي تقدمه أحزاب المعارضة لتوجه ضربات قاصمة لأنصار التنظيم وأعضائه في مختلف الوزارات، في محاولة لإرباكه وإشغاله عن القيام بأي خطوات ارتدادية، أو تفعيل خطط بديلة في مواجهة الحكومة، عبر حظر مئات المؤسسات التعليمية والاقتصادية والإعلامية، وإبعاد عشرات الآلاف من الموظفين المحسوبين عليه من وظائفهم في القطاع العام موقّتًا.

بيد أن القضاء التام على الكيان الموازي لا يبدو سهلًا ولا ممكنًا لعدة أسباب، أهمها:

- الكفاءة التنظيمية العالية التي يتميز بها أتباعه، من حيث السرية التامة، والطاعة العمياء، والتقية السياسية[13].
- الحاضنة الشعبية التي يحظى بها التنظيم، على الرغم من سنوات المواجهة مع الحكومة، والتي تعتمد، غالبًا، على شباب متحمس، رُبِّي سنواتٍ طويلةً على مناهج محددة، محورُها كتب كولن نفسه.

---

9 هي حركة احتجاجية على خطة للحكومة التركية لإعادة هيكلة ميدان تقسيم وسط مدينة إسطنبول كانت ستتضمن قطع بعض الأشجار في نهاية أيار/مايو 2013، تحولت بسرعة إلى حركة احتجاجية واسعة وأعمال شغب، اتهمت الحكومة أطرافًا داخلية وخارجية بافتعالها.

10 مجموعة اتهامات طالت أبناء وزراء في حكومة العدالة والتنمية ورئيس بلدية أحد أحياء إسطنبول وبعض رجال الأعمال المقربين من الحكومة التركية دمجت كلها في قضية واحدة وتم القبض عليهم في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2013، ثم أطلق سراحهم لاحقًا، وعدّ المحققون والقضاة الذين رتبوا لهذه القضايا جزءًا من "كيان مواز" للحكومة داخل مؤسساتها يسعى للسيطرة على الدولة وقلب نظام الحكم عبر القضاء.

11 "رسميًا .. تركيا تصنف حركة "كولن" منظمة إرهابية"، جريدة **العرب** القطرية، 1/ 6/ 2016، شوهد في 29/ 7 / 2016، في:
http://goo.gl/GXPAot

12 "أردوغان: لقد لبسنا الأكفان"، **جنوبية**، 16/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/sl3ODW

13 مما سُرب للإعلام من اعترافات المساعد العسكري (الياور) لرئيس أركان الجيش المقدم لفنت تورك، أن أعضاء التنظيم في الجيش لا يعرف بعضهم بعضًا، وأنهم كانوا يُخفون أفكارهم وعباداتهم، ويصلون إيماءً برموش العين.

- عدم امتلاك الحكومة إحصاءاتٍ دقيقةً وموثوقةً عن عدد أتباع التنظيم في مختلف مؤسسات الدولة ومناصبهم فيها.
- شبكة التنظيم الخارجية، ووجود زعيمه في الولايات المتحدة الأميركية التي تماطل المطالب التركيّة في تسليمِه.
- وجود الكيان الموازي القويّ في مؤسسات الدولة عمومًا، والمؤسسة العسكرية خصوصًا، في منظومة متكاملة من التغلغل والسيطرة، اتبعها في عشرات السنوات، وتتضمن تسريب أسئلة امتحانات دخول الجامعة، والتوظيف الحكومي، والثانويات العسكرية لأنصاره، والنفاذ إلى مناصب مهمة في جهاز الاستخبارات العسكرية، والتغلغل في "القيادة المركزية لتأمين الموظفين" والسيطرة عليها في المؤسسة العسكرية، وإخفاء الانتماء والأفكار، فضلًا عن دعم أعضاء هذا التنظيم بعضهم بعضًا في التوظيف والترقّي في مختلف مؤسسات الدولة.
- الضغط الخارجي على الحكومة التركية، وبخاصّة من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتوقيفات والتحقيق والإبعاد من العمل.
- حضور الكيان الموازي القوي في الجهاز القضائي الذي قد يصعّب عملية التحقيق، وكشف جميع ملابسات العملية الانقلابية والمتورطين فيها، أو على الأقل، يطيل أمدها، أو يحدث فيها اختراقات مهمة، كما حدث حين أطلق سراح أحد مسؤولي التنظيم ("إمام" أو مسؤول القوات الجوية في التنظيم) الذي اعتُقل في قاعدة "أكينجيلار" العسكرية التي أدارت العمليات ليلة الانقلاب، ثم أُطلق سراحه بعد 21 دقيقة فقط، هي مدّة التحقيق معه، قبل أن يختفي.

تعرف الحكومة التركية أنه من غير المتاح القضاء على كيان بهذا التنظيم يملك حاضنة شعبية، ولذلك ستسعى لتحجيمه في مختلف مؤسسات الدولة، ولا سيّما العسكرية، إضافةً إلى تجفيف منابعه فيها، عبر إغلاق الثانويات العسكرية موقّتًا، فضلًا عن وضع يدها على المئات من مؤسساته، والتخطيط لإدارتها من قبل الدولة لاحقًا، والحرص على أن تقوم واشنطن بتسليم زعيمه كولن؛ لما سيكون له من أثر سلبي في الأتباع. لكنها ستحتاج إلى رؤية استراتيجية خاصة بأنصار الجماعة غير المشتركين في الانقلاب أو أي جُنَح أخرى، بحيث يمكن احتواؤهم ودمجهم في المجتمع وإبعادهم عن قيادة التنظيم.

إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية

حظيت المؤسسة العسكرية التركية في عشرات السنين بوضع نافذ في سياسة البلاد الداخلية والخارجية؛ لأسباب عدة تتعلق بثقافة الشعب التركي وحبه للجندية، وتأسيس الجمهورية التركية بعد "حرب الاستقلال"، والهالة التي أحاطت بها المؤسسة العسكرية نفسها منذ مصطفى كمال أتاتورك، إضافة إلى قوة المؤسسة العسكرية، وما أعطتها إياه الدساتير المتعاقبة من صلاحيات واسعة تجعلها وصية على الحياة السياسية وعلى مبادئ الجمهورية[14].

وقد قام الجيش التركي في تاريخه بأربعة انقلابات عسكرية، اثنان منها مباشران، نزل فيهما الجيش إلى الشارع في عامي 1960 و1980، واثنان منها كانا بالضغط على الحكومة لتستقيل عامَيْ 1971 و1997، إضافة إلى بعض التدخلات الأخرى في الحياة السياسية[15]، وصولًا إلى المحاولة الانقلابية الأخيرة. كما كانت المؤسسة العسكرية تؤدّي دور الوصيّ على الحكومات المتعاقبة، من خلال هيئة الأمن القومي التي كانت بمنزلة حكومة ظل[16].

مرّت العلاقة بين المؤسسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية بعدة أزمات وإصلاحات، أهمها:

- استبعاد ممثل هيئة الأمن القومي عن رئاسة هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية TRT، في أيار/ مايو 2003، بتعديل قانوني ضمن الحزمة السادسة من قوانين المواءمة مع معايير الاتحاد الأوروبي.
- تعديل بنية هيئة الأمن القومي، وتقليل وتيرة اجتماعاتها الدورية، وإعطاء قراراتها صفة استشارية غير ملزمة للحكومة، في تموز/ يوليو 2003، ضمن الحزمة السابعة من قوانين المواءمة مع معايير الاتحاد الأوروبي، ثم عُيِّن لها سكرتيرٌ مدنيٌّ في كانون الثاني/ يناير 2004 بناءً على هذه الحزمة.
- قبل اقتراع البرلمان لاختيار رئيس الجمهورية، وإثر ترشح عبد الله غل عن حزب العدالة والتنمية، في السابع والعشرين من نيسان/ أبريل 2007، أصدرت القوات المسلحة بيانًا يؤكد علمانية الدولة، عُدّ في حينها "مذكرة" تهديد بانقلاب عسكري شبيهةً بمذكِّرَتَيْ عامي 1971 و1997.
- قضيتا أرغنكون عام 2007 والمطرقة عام 2010 اللتان حوكم فيهما عدد كبير من ضباط الجيش، وفي مقدمتهم رئيس أركان الجيش السابق إلكرباشبوغ (حكم بالسجن المؤبد)، بتهمة التخطيط

14 عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 70 - 73.

15 هناك بيانات أو مواقف للمؤسسة العسكرية في بعض الملفات يفهم منها الضغط على الحكومة، وأشهرها البيان الذي أصدرته قبيل انتخابات الرئاسة عام 2007، والذي سُمّيَ "المذكرة الإلكترونية" كما سيأتي ذكره.

16 هيئة الأمن القومي MGK هي هيئة أنشئت بعد انقلاب عام 1960، وقد حددت المادة 118 من دستور عام 1982 مهمتها في "إبلاغ آرائها المتعلقة بتحديد سياسات الأمن القومي وتنفيذها وتأمين التنسيق بين الهيئات المعنية للمجلس الوزاري"، وقد كانت قراراتها شبه ملزمة للحكومة حتى عام 2003، انظر مثلًا: عقيل محفوض، ص 73 - 77.

لانقلاب عسكري، قبل أن تعاد محاكماتهم، ويطلق سراحهم بعد سنوات، بدعوى أن التنظيم الموازي قد فبرك القضية ولفّق أدلتها.

- في تموز/ يوليو 2011، طلب كل من رئيس أركان الجيش وقادة القوات الجوية والبحرية والبرية في الجيش التركي إحالتهم إلى التقاعد (استقالة ضمنية)، احتجاجًا على محاكمات الضباط.
- في تموز/ يوليو 2013، عدّل البرلمان التركي المادة 35 من الدستور، والتي تتضمن مهمّات القوات المسلحة وصلاحياتها؛ بحيث اقتصرت على حماية البلاد من المهددات الخارجية[17].

حاولت الحكومات التركية المتعاقبة بقيادة أردوغان الموازنة بين كف يد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية، وبين معاداتها، ولذلك قد حرص أردوغان على ردّ الاعتبار إلى رئيس الأركان باشبوغ، وإلى قيادات المؤسسة العسكرية الذين ثبتت براءتهم من تهم التخطيط للانقلاب في قضيتَيْ أرغنكون والمطرقة، كما حرص، بعد الاستقالة الجماعية عام 2011، على علاقات جيدة مع رئيسَيْ أركان الجيش نجدت أوزالثم وخلوصي أكار، واستثنى البرلمانُ التركي مؤسساتِ الجيش والشرطة والقضاء من حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي سمحت بالحجاب في المؤسسات الحكومية في أيلول/ سبتمبر 2013[18].

لذا، مثلت المحاولة الانقلابية الفاشلة فرصةً للقيادة السياسية التركية لإخضاع المؤسسة العسكرية لأمر الرئاسة والحكومة على نحوٍ كامل[19]، وهو ما بدأ مع إعلان حالة الطوارئ في البلاد، والتي زادت من صلاحيات المؤسسة الأمنية على حساب الجيش، ثم تبعته الخطوات التالية:

- توقيف أكثر من عشرة آلاف جندي وضابط من المؤسسة العسكرية، إضافةً إلى 151 لواءً وأميرالًا (لواءً بحريًا) أي ما يعادل 42% من عدد الجنرالات والأميرالات في مجمل المؤسسة العسكرية، في مقدمتهم قادة الجيوش الثاني والثالث والرابع، والقائد السابق للقوات الجوية، وقائد القوات التركية في قاعدة إنجيرليك العسكرية، والمساعد العسكري (الياور) لرئيس الأركان.
- تقديم موعد اجتماع "مجلس الشورى العسكري الأعلى" أسبوعًا، وعقده في القصر الحكومي وليس في مقر رئاسة الأركان، وهو ما يحدث أوّل مرّة، إضافةً إلى سلبِه صلاحية الفصل من الجيش، كإشارات على السيطرة السياسية - المدنية على الجيش[20].
- إلحاق قوّتَيْ الدّرَك وخفر السواحل بوزارة الداخلية، وفق المرسوم الثاني الذي صدر بعد إعلان حالة الطوارئ.
- عزل ما يقرب من 1700 قيادي في المؤسسة العسكرية من مختلف الرتب والقطاعات، في مقدمتهم 149 جنرالًا وأميرالًا، ضمن المرسوم ذاتِه[21].
- إعلان رئيس الوزراء التركي عن نية الحكومة نقلَ القواعد العسكرية إلى خارج المدن.
- إعلان الرئيس أردوغان عن رغبته في أن تتْبعَ رئاسةُ الأركان (ورئاسة جهاز المخابرات العامة) رئاسةَ الجمهورية، وأن تتْبع قياداتُ القوّات المسلحة المختلفة وزارةَ الدفاع[22].
- إشارة أردوغان إلى إمكان تغيير شخص رئيس الأركان بعد مرور الفترة الانتقالية بعد الانقلاب[23].

بيد أن رغبات القيادة السياسية في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية تواجهُها عقبات عدة، في مقدمتها:

- صعوبة تغيير قناعات المؤسسة العسكرية خلال فترة قصيرة نسبيًّا، وقد تربّى منتسبوها عشرات السنين على عقائد من قبيل أنهم هم من

---

17 "تركيا تعدل قانونًا لمنع تبرير "الانقلابات""، **سكاي نيوز عربية**، 13/ 7/ 2013، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/ZV2iPu

18 للمزيد حول حزمة الإصلاحات، انظر مثلًا: علي حسين باكير، "حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 21/ 10/ 2013، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310201131315489 91.html

19 "'Gift from God': Erdogan sees coup as 'chance to clear military' while PM mulls death penalty," *RT*, 16/ 7/ 2016, accessed on 30/ 7/ 2016, at:
https://www.rt.com/news/351630-erdogan-turkish-military-relationships/

20 مجلس الشورى العسكري الأعلى هو الهيئة العليا في القوات المسلحة التركية. يجتمع سنويًا مرة واحدة على الأقل، لمناقشة قضايا القوات المسلحة المهمة، مثل الاستعداد للحرب، وتقديم مسودات قوانين تتعلق بالقوات المسلحة للحكومة، فضلًا عن ملفات الترقية والفصل من الجيش. يرأس المجلس رئيس الوزراء التركي، ويشترك في عضويته رئيس أركان الجيش، ووزير الدفاع، وقيادات القوات الجوية والبحرية والبرية، والقائد العام لقوات الدرك، وكل من يحمل رتبة فريق أول في الجيش.

21 "Over 1000 Turkish Soldiers dismissed over FETO links," *Anadolu Agency*, 23/ 7/ 2016, accessed on 29/ 7/ 2016, at:
http://aa.com.tr/en/turkey/over-1-000-turkish-soldiers-dismissed-over-feto-links/617000

22 "أردوغان يقترح إلحاق رئاسة الأركان العامة والمخابرات الوطنية برئاسة الجمهورية"، **TRT العربية**، 29/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/dKCmU8

23 انظر: لقاء خاص مع الرئيس التركي، **فرانس 24**، 23/ 7/ 2016، شوهد في 29/ 7/ 2016، في:
https://www.youtube.com/watch?v=Qlf8cjpFGhg

أسّس الجمهورية، وأنهم المسؤولون أخلاقيًا عن حماية مبادئها، وأنهم أوصياء على السياسيين ..إلخ.

- التغيير على مستوى الأشخاص لا يضمن، بالضرورة، تبعية المؤسسة للقيادة السياسية.

قد يكون جزء غير قليل ممن رُقُّوا في المؤسسة العسكرية مؤخرًا من أنصار التنظيم الموازي، مع التنبّه إلى نسبتهم العالية من الترقيات، في السنوات الفائتة، إضافة إلى المستويات القيادية التي ربما كانوا قد حققوها.

جدول: أعداد الضباط المرقّيْن في المؤسسة العسكرية التركية (2011-2016)، وأعداد مَن أُوقفوا منهم للتحقيق في مشاركتهم في انقلاب 15 تموز/ يوليو والانتماء إلى التنظيم الموازي

السنة	الرتبة	عدد المرفعين	عدد الموقوفين
2011	فريق	5	1
	لواء	11	2
	عميد	22	3
2012	فريق	5	2
	لواء	11	3
	عميد	23	6
2013	فريق	5	1
	لواء	6	2
	عميد	25	18
2014	فريق أول	3	1
	فريق	5	2
	لواء	11	5
	عميد	22	12
2015	فريق	6	2
	لواء	9	2
	عميد	26	18

المصدر: صحيفة **مليت**، 26/ 7 / 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://m.milliyet.com.tr/alti-yil-sonra-tsk-yi-ele-gundem-2284112/

- لا يملك العدالة والتنمية كوادر موالية له بأعداد ومناصب يمكنها قيادة المؤسسة العسكرية، لذا؛ فإضعاف التنظيم الموازي قد يفيد التيار الكمالي - العلماني في الجيش (صاحب التاريخ الطويل من الانقلابات، والمعارض للحزب الحاكم) أكثر مما قد يفيد حزب العدالة والتنمية. بناء على هذا؛ فالحكومة، فعلًا، إنما تستبدل خصمًا بآخر، وهذا لن يغلقَ البابَ في وجه انقلاب عسكري آخر، أو التدخل في السياسة نهائيًا.
- تململ قيادة المؤسسة العسكرية من الإجـراءات الحكومية المتتالية في ما يتعلق بالجيش، ومحاولتها الانتقال من مربّع "المتّهَم" إلى مربع "المجني عليه"، وقد ظهر ذلك في البيان الأول للقوات المسلحة الذي حاول، ضمنًا، تبرئة بعض القيادات العسكرية الموقوفة على ذمة التحقيق (قائد القوات الجوية السابق)، والبيان الثاني الذي استبق اجتماع مجلس الشورى العسكري الأعلى ونتائج التحقيق بالإعلان عن عدد محدود ونسبة متدنية (1.5%) من المشاركين من الجيش في الانقلاب، وهو ما يقل كثيرًا عن أرقام وزارة الداخلية[24]، إضافة إلى استقالة (طلب تقاعد) بعض القيادات العسكرية الرفيعة؛ احتجاجًا على الإجراءات الحكومية، مثل رئيس أركان القوات البرية كامل باش أوغلو، وقائد التدريب والتوجيه في المؤسسة العسكرية إحسان أويار[25].
- إن إمعان الحكومة في السيطرة على المؤسسة العسكرية – وبخاصّة إذا كان بسرعة - قد يستفز ردة فعل تجاهها، وعلى مستوى قيادتها هذه المرة.
- لا تستطيع الحكومة أن تمعن في عملية تفريغ المؤسسة العسكرية من قياداتها، وعلى نحو سريع جدًا، في ظل التحديات الكبيرة في الداخل والخارج، وفي مقدمتها مواجهة حزب العمال الكردستاني، وتنظيم الدولة- داعش، والفصائل الكردية المسلحة في شمال سورية، وعمليات التفجير داخل المدن، فضلًا عن المحيط الإقليمي المشتعل.

لذلك، لا تبدو القيادة السياسية في عجلة من أمرها لإحداث كل ما تريده من تغييرات دفعةً واحدةً، وهكذا، بقي رئيس أركان الجيش وقادة القوات الجوية والبحرية والبرية في مناصبهم بعد اجتماع مجلس الشورى العسكري الأعلى الأخير[26]، كما تحرص القيادة السياسية على التفريق الواضح بين الانقلابيين والمؤسسة العسكرية؛ للحفاظ على الجيش وسمعته وتماسكه، وتحاول استدامة الغطاءين

24 "الجيش التركي: نحو تسعة آلاف عسكري شاركوا في محاولة الانقلاب"، **بي بي سي عربي**، 27/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/HMHDfv

25 "جنرالان تركيان يطلبان إحالتهما على التقاعد"، **تركيا بوست**، 28/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://www.turkey-post.net/p-145445/

26 "تركيا.. قادة الأركان والبرية والبحرية والجوية باقون في مناصبهم"، **الخليج أون لاين**، 29/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/9Mq2yM

الشعبي والسياسي لخطواتها بحثٌ المواطنين على البقاء في الميادين، وإبقاء قنوات التواصل والتفاهم مع أحزاب المعارضة[27].

من جهة أخرى، تبدو القيادة السياسية التركية غير راضية عن أداء جهاز المخابرات العامة برئاسة حاقان فيدان، المعروف بأنه رجل أردوغان القوي، وكاتم أسراره، إثر فشله في كشف المحاولة الانقلابية قبل وقوعها، وقد ظهر في تصريحات الرئيس وبعض القيادات الأخرى، ما يوحي بقرب استبداله. وهو أمر لم ينفه أردوغان تمامًا حين أعلن بقاء الرجل في منصبه "حاليًا"[28].

> إمعان الحكومة في السيطرة على المؤسسة العسكرية - وبخاصّة إذا كان بسرعة - قد يستفز ردة فعل تجاهها، وعلى مستوى قيادتها هذه المرة

يمكن فهم هذا السياق رغبةً من أردوغان والحكومة بتمرير الفترة الانتقالية خلال تطبيق حالة الطوارئ بأقل قدر من التغييرات في المؤسسات الأمنية والعسكرية؛ تجنبًا لأي مفاجآت أو اهتزازات أمنية، وانتظارًا لتقارير التحقيقات الداخلية التي تجريها كل مؤسسة على حدة، بحثًا عن مكامن القصور و/ أو التواطؤ فيها. أما على المدى المتوسط - البعيد، فيمكن توقع تغيير رئيس الجهاز، وهو ما يمكن أن يكون له انعكاساته على ملفات عدة مرتبطة بشخصه وإنجازاته خلال سنوات، مثل مكافحة التنظيم الموازي، والعلاقة مع "إسرائيل" والملف السوري.

ملفات السياسة الداخلية

كانت لحظة الانقلاب فرصة لتلاقي الأحزاب الأربعة الممثلة تحت قبة البرلمان (وغيرها من الأحزاب الصغيرة) على أرضٍ مشتركة؛ إذ سارعت أحزاب المعارضة الرئيسة الثلاثة ليلة الانقلاب إلى إدانته، ورفض تدخل الجيش في الحياة السياسية، كما شاركت الأحزاب الأربعة في صياغة بيان موحد باسم البرلمان بهذا الصدد، وهو مشهد نادر وقد يكون غير مسبوق في سنوات حكم العدالة والتنمية[29].

وقد قابلت الحكومة وأردوغان هذه الخطوة من المعارضة بالترحاب والعرفان، فدعا أردوغان رؤساء الأحزاب الثلاثة الكبيرة في البلاد إلى القصر الجمهوري "لشكرهم على دورهم في حماية الديمقراطية"، وهي المرة الأولى التي يدخل فيها زعيما حزبَي المعارضة الأكبر القصرَ الرئاسيَّ[30]، كما شارك حزب السلطة في المظاهرة التي دعا إليها حزب الشعب الجمهوري المعارض تحت اسم "الجمهورية والديمقراطية" في إسطنبول، وهي سابقة تحدث أول مرة.

تبدو، من جهة أخرى، شعبية الرئيس أردوغان وحكومة العدالة والتنمية بعد فشل/ إفشال الانقلاب في أفضل حالاتها؛ إذ أظهر أول استطلاع للرأي بعد الانقلاب أجرته شركة ORC أن 79% من المستطلعة آراؤهم يثقون بالرئيس، وأن 72.3% منهم يثقون برئيس الحكومة، و96% يؤيدون الإجراءات الحكومية في مواجهة الكيان الموازي، و73.5% يؤيدون إعلان حالة الطوارئ في البلاد، و95% مقتنعون بمسؤولية الكيان الموازي عن المحاولة الانقلابية[31].

ويبدو أردوغان راغبًا في استمرار هذا الدعم الشعبي، ولذلك يدعو المواطنين إلى اللقاء في الميادين في العلن؛ لتأكيد تأييدهم للديمقراطية، ورفض الانقلاب، وتحسبًا لأي خطط بديلة للمجموعة الانقلابية، وحرصًا، على نحو ضمنيّ، على بقاء الغطاء الشعبي للإجراءات الاستثنائية للحكومة، والمتعلقة بعمق عملية التحقيق وأعداد الموقوفين، والمراسيم الصادرة في ظل قانون الطوارئ.

لا شك أن المشهد الحالي قد يغري حزب العدالة والتنمية بتفعيل ملف صَوْغ دستور جديد للبلاد، والتحول نحو النظام الرئاسي، اعتمادًا على شعبيته المتزايدة، ورهانًا على الاستفتاء الشعبي، لكن الأمر ليس بهذه السهولة؛ إذ تحول دونه عدة عقبات. فلا الحشود في الميادين مضمونة الاستمرار على المدى البعيد، ولا التوافق مع أحزاب المعارضة يكون بلا سقف أو شروط. فوقوف أحزاب المعارضة

27 "زعيم تركي معارض: إبعاد الضالعين في محاولة الانقلاب عن صفوف الجيش أمر طبيعي"، **وكالة الأناضول**، 28/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/uJMro9

28 "أردوغان يجدد ثقته بقائد المخابرات وينتقد الأوروبيين"، **الجزيرة نت**، 23/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/6biv4Z

29 "برلمان تركيا: الانقلابيون سينالون جزاءهم عاجلًا أم آجلًا"، **العربية نت**، 16/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/MN5qrr

30 لم يوجه أردوغان الدعوة إلى رئيس حزب الشعوب الديمقراطية (القومي الكردي) بسبب علاقته مع حزب العمال الكردستاني، ولاستعمال أحد قياداته لفظ "السيد" وصفًا لعبد الله أوغلان مؤخرًا في البرلمان التركي، بحسب مصادر مقربة من الرئاسة.

31 انظر: استطلاع رأي عبر الهاتف أجراه مركز الأبحاث الموضوعية ORC على 1565 شخصًا في 33 محافظة تركية بين 22 – 24/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/pagjha

ضد الانقلاب لا يعني انتفاء خلافاتها السياسية والبرامجية مع حزب السلطة، كما حصل حين رفض حزبان رئيسان من أحزاب المعارضة إعلان حالة الطوارئ.

ولذلك، تركز الحكومة في الفترة الحالية على المتفق عليه مع المعارضة من الملفات، واستثمار حالة الحوار والتفاهم القائمة، والبناء عليها بالتدرّج، والابتعاد عن الملفات الخلافية قدر الإمكان، وبخاصّة موضوع النظام الرئاسي، فاتفقت الأحزاب الثلاثة الكبرى في البلاد على تمرير 60 مادة دستورية، كانت قد اتفقت عليها لجنة صَوْغ الدستور المشكّلة في الفترة البرلمانية قبل الماضية من كافة أحزاب البرلمان كخطوة أولى، كما كان أردوغان حريصًا على موافقة المعارضة على طلبه أن تتْبَع رئاستا أركانِ الجيش وجهازِ الاستخبارات رئاسةَ الجمهورية، وأن تتْبَع قياداتُ القوات وزارةَ الدفاع، في حين ستوضع ملفاتٌ إشكاليةٌ، مثل الدستور الجديد والنظام الرئاسي، جانبًا في الوقت الراهن، في انتظار استقرار المشهد الداخلي.

السياسة الخارجية

يرتبط الانقلاب العسكري مباشرةً بالسياسة الداخلية، ويهدف إلى استلام السلطة، غير أن تداعياته تتعدى المشهد السياسي الداخلي؛ لتؤثر بنحو مباشر وغير مباشر في السياسة الخارجية، لعدة أسباب، منها:

- أن السياسة الخارجية تعتمد في أدائها وفاعليتها على مقدار متانة المشهد السياسي الداخلي.
- أن أحد أهم أسباب الانقلاب هو السياسة الخارجية للحكومة، وقد كان ذلك واضحًا في البيان الانقلابي الذي حدد "إعادة كسب المكانة الدولية التي خسرتها الدولة" كأحد أهداف الانقلاب[32].
- أنه لا غنى لأي محاولة انقلابية عن الدعم، أو على الأقل، الضوء الأخضر من قوى خارجية؛ إذ كل انقلاب معنيٌّ بالقبول الإقليمي والدولي، بعد وضع يده على السلطة في الداخل. وإذن يحمل الانقلابيون في طياتهم رسالة ضغط خارجية على أنقرة.

يمكن تصنيف انعكاسات المحاولة الانقلابية على سياسة تركيا الخارجية وفق المدى الزمني على النحو التالي:

- على المدى القصير، ستنال الملفات الداخلية المتمثلة باستكمال التحقيق، وترسيخ الأمن، وهيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، ومكافحة التنظيم الموازي، الحيِّزَ الأكبر من اهتمام الحكومة التركية وجهدها؛ ما سينعكس ركودًا في سياسة أنقرة الخارجية، وستقتصر على الحد الأدنى من التواصل الدبلوماسي، والذي سيدور، في معظمه، حول الانقلاب، وشرح موقف أنقرة من إجراءات الطوارئ تحديدًا.
- على المدى المتوسط، وبعد استكمال التحقيق ورفع حالة الطوارئ، يمكن توقع عودة بعض الفاعلية لسياسة أنقرة الخارجية، لكن ليس على قاعدة التوتر مع الأطراف الخارجية التي قد يتكشف تورطها في الانقلاب، بل في سياق استمرار المصالحات، وتدوير مواطن الخلاف مع القوى الإقليمية والدولية، من حيث كون مسوغات المراجعات والتراجعات في السياسة الخارجية التركية ما زالت قائمة.

> لا غنى لأي محاولة انقلابية عن الدعم، أو على الأقل، الضوء الأخضر من قوى خارجية؛ إذ كل انقلاب معنيٌّ بالقبول الإقليمي والدولي، بعد وضع يده على السلطة في الداخل

- يمكن أن تعاني العلاقة مع الولايات المتحدة بعضَ التوتر، على إثر ادعاءات أكثر من سياسي تركي، دعمَ واشنطن للانقلاب، أو بسبب التقارير التي وردت في بعض الصحف المحسوبة على الحكومة متضمنة اسم جنرال أميركي مشتبهًا في كونه مدبرًا للانقلاب[33]، وكذلك على إثر مماطلة الولايات المتحدة الأميركية تسليم زعيم حركة الخدمة والتنظيم الموازي فتح الله كولن المقيم فيها منذ 1999. كما يمكن إضافة التلويح التركي بإعادة عقوبة الإعدام كأحد عوامل تأزيم العلاقة بواشنطن، وبدرجة أكبر، بالاتحاد الأوروبي الذي كان إلغاء العقوبة أحد متطلبات البروتوكولات الخاصة بطلب انضمام تركيا إليه عام 2004.
- على المدى البعيد، ستسعى تركيا - من جرّاء خيبة الأمل التي أصيبت بها بسبب المواقف الغربية الرمادية من المحاولة الانقلابية - لتحقيق نوع من التوازن في علاقاتها الخارجية،

32 "نـص بيان انقلاب تركيا الفاشل"، **الجزيرة نـت**، 17/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/dNHzRS

33 "صحيفة تركية: هكذا قاد الجنرال الأميركي الانقلاب في تركيا"، **عربي 21**، 26/ 7/ 2016، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/QwiZaF

وتنويع محاورها الرئيسة، بالتقارب مع دول مثل روسيا والصين وربما إيران، وهو المسار الذي انتهجته قبل أزمة إسقاط المقاتلة الروسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015[34]، وربما تكون زيارة أردوغان لروسيا في شهر آب/ أغسطس 2016 مؤشرًا على وجود هذه الرغبة التركية.

خاتمة

تبدو المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من تموز/ يوليو 2016 فرصة يمكن أن تحصِّن تركيا من أي انقلاب عسكري في المستقبل، ولو بشكله التقليدي. كما يفتح فشل هذه المحاولة، والإجراءات الحكومية المتبعة، والتي تحظى بدعم شعبي كبير، إمكان استثمار الحدث في حل ملفات شائكة، كانت الحكومة التركية غير قادرة على إنجازها، وفي مقدمتها مكافحة التنظيم الموازي، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية.

بيد أن الطريق لا تبدو سهلة أو بلا تكاليف؛ فقد أبدت قيادة المؤسسة العسكرية بعض الامتعاض من الإجراءات المتعلقة بها، بينما لا تملك الحكومة كوادر قادرة على ملء الفراغ في المؤسسة العسكرية، كما لا تضمن إمكان القضاء على جيوب التنظيم الموازي فيها. هناك، أيضًا، بعض المخاطر الناجمة عن المحاولة الانقلابية تواجه الحكومة، في مقدمتها الضعف الناتج عن الفراغ في مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وتقوية التيار الكمالي التقليدي في الجيش بعد تصفية التنظيم الموازي، وعدم ضمان السيطرة التامة على المؤسسة العسكرية بسبب الافتقار إلى القيادات والكوادر، فضلًا عن الانكفاء الإجباري على المشهد الداخلي، ما يؤثر في فاعلية السياسة الخارجية وحيويتها.

بناءً عليه؛ لئن كانت المحاولة الانقلابية قد فشلت في إسقاط الحكومة، فإن داعياتها ستبقى تشغل الحياة السياسية التركية وتوجهها مدّة طويلة، وهي حالة إشغال لا يمكن الاستهانة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة، في ظل التحديات الكبيرة والكثيرة داخليًّا وخارجيًّا.

34 انظر مثلًا: سعيد الحاج، انعكاسات الأزمة مع روسيا على تركيا استراتيجيًا، **الجزيرة نت**، 14/ 12/ 2015، شوهد في 30/ 7/ 2016، في:
http://goo.gl/f7pbSu